

● أخبار قصيرة



طوكيو تنتفض ضد دعم الحكومة للاحتلال

تجمّع آلاف المتظاهرين أمام البرلمان الياباني في العاصمة طوكيو، تضامناً مع الشعب الفلسطيني وتنديداً بالعدوان الصهيوني المستمر على قطاع غزة، مطالبين باستقالة رئيسة الوزراء ساني تاكايتشي، احتجاجاً على مواقف حكومتها وعلاقتها العسكرية مع كيان الاحتلال. احتج المشاركون على عدم اعتراف اليابان بدولة فلسطين، وغياب العقوبات على كيان الاحتلال، واستمرار شراء الأسلحة من شركائه، داعين إلى إنهاء الشركات العسكرية معه، ولا سيما خطط شراء طائرات مسيّرة صهيونية الصنع. كما أعربوا عن مخاوفهم من زيادة الإنفاق العسكري، وتعديل المادة التاسعة من الدستور الياباني التي تنبذ الحرب، وتخفيف القيود على تصدير الأسلحة. وتأتي التظاهرة في سياق تحركات شعبية متصاعدة في اليابان، شملت احتجاجات أمام السفارة الصهيونية في طوكيو، تنديداً بالعدوان على غزة ومطالبات بطرد السفير الصهيوني.



موسكو تعلن استهداف منشآت عسكرية ومركز لمعالجة البيانات في كييف

أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن قواتها، ليل الأحد ١ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٦، نفذت ضربة مكثفة استهدفت منشآت للصناعة العسكرية ومواقع لتخزين الصواريخ المجنحة والطائرات المسيّرة، إضافة إلى مركز لمعالجة البيانات في كييف ومقاطعتها. وأوضحت الوزارة أن العملية نُفذت باستخدام أسلحة عالية الدقة تُطلق من البر، إلى جانب مسيّرات هجومية بعيدة المدى، في إطار استهداف مواقع قالت موسكو إنها مرتبطة بالقدرات العسكرية الأوكرانية. وفي سياق متصل، أعلنت الدفاع الروسية أن منظومات الدفاع الجوي اعترضت ودمّرت ١٤٩ مسيّرة أوكرانية فوق ١٣ منطقة روسية ليل الأحد، في تطور يعكس استمرار الهجمات المتبادلة واتساع نطاق المواجهة بين الطرفين.

اتهامات متبادلة بين لولا وفلافيو بولسونارو قبل جولة الإعادة

شهدت أول مناظرة تلفزيونية مباشرة بين الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا ومنافسه اليميني فلافيو بولسونارو، الأحد، تبادلًا لألتهامات والإهانات، قبل أسبوع من جولة الإعادة المقررة في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول. وتبادل المرشحان اتهامات بالفساد والكذب، وسط خلافات بشأن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار الغذاء والأمن والعلاقات مع الولايات المتحدة. كما اتهم لولا عائلة بولسونارو بالسعي إلى دفع واشنطن لفرض رسوم جمركية على البرازيل، وهو ما رفضه منافسه. وأظهرت نتائج الجولة الأولى تقارياً بين المرشحين، إذ حصل بولسونارو على ٤٧ ٪ من الأصوات مقابل ٤٥ ٪ لـ لولا، فيما تشير استطلاعات الرأي إلى احتدام المنافسة قبل التصويت الحاسم، في ظل استقطاب سياسي واسع تشهد البلاد.

الفوضى تجتاح فرنسا
بلديات تحترق ومتاجر تنهب..
غضب الشارع يُشعل المدن الفرنسية ويُعمّق أزمة الحكومة

الشعبي من ارتفاع تكاليف المعيشة، ولا سيما أسعار المحروقات، في ظل عوامل اقتصادية وجيو سياسية متشابكة. وقد أسهم العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران وإغلاق مضيق هرمز في زيادة القلق بشأن أسواق الطاقة، فيما تظل آثار الحرب في أوكرانيا والقيود المفروضة على تجارة النفط الروسي جزءاً من السياق الأوسع لتقلبات السوق.

وتأتي الاحتجاجات أيضاً في ظل خلافات حول الإنفاق العام والسياسات التقشفية وأولويات الموازنة، فيما تواجه حكومة سيباستيان لوكونرو ضغطاً سياسية قبل الانتخابات الرئاسية المقررة عام ٢٠٢٧. وتعيد هذه الأجواء إلى الأذهان احتجاجات «السترات الصفراء»، التي عبّرت في مراحل سابقة عن شعور شرائح من الفرنسيين بأن الأعباء المعيشية تتزايد فيما لا تستجيب السياسات الحكومية لمطالبهم بالقدر الكافي. غير أن التشابه في بعض المطالب لا يعني أن الحركتين متطابقتان في التنظيم أو الأسباب أو طبيعة المشاركة.

وامتدت التحركات المرتبطة بتكاليف المعيشة والخمات العامة إلى دول أوروبية أخرى، بينها بلجيكا وإيطاليا والبرتغال وألبانيا، وفق تقارير صحفية. لكن هذه التظاهرات لا تمثل بالضرورة حركة موحدة ومنسقة؛ إذ تختلف أسبابها المحلية من بلد إلى آخر، رغم اشتراكها في بعض المطالب المرتبطة بالقدرة الشرائية والتعليم والسكن والعدالة الاجتماعية. ويعكس تزامنها اتساع الضغوط التي تواجهها حكومات أوروبية عدة، من دون أن يثبت وجود قيادة مشتركة أو مسار سياسي واحد لهذه التحركات.

إعادة بناء الثقة أصعب من إطفاء الحرائق

إن ما شهدته فرنسا يتجاوز أعمال الشغب والتخريب، ليكشف عن احتقان اجتماعي واتساع الفجوة بين الدولة وقطاعات من المجتمع. فاحتراق بلدية ليموج واستهداف المؤسسات ونهب المتاجر، وإن كانت لا تبرز العنف، تعكس أزمة تتداخل فيها الضغوط المعيشية والخلافات حول السياسات العامة.

وبين فرض القانون والاستجابة لمطالب المواطنين، تواجه السلطات تحدياً يتجاوز إعادة الأمن وإصلاح الأضرار. فاستعادة الهدوء قد تتحقق بالإجراءات الأمنية، لكن استعادة ثقة المجتمع تتطلب معالجة أسباب السخط وتحسين الخدمات العامة. ويبقى الرهان الحقيقي على تحويل الأزمة إلى فرصة لإصلاح السياسات وتعزيز العدالة الاجتماعية، بما يحمي استقرار الجمهورية ويحدّ من تجدد الاضطرابات.

تضع

الاضطرابات

المتصاعدة في

فرنسا حكومة

سيباستيان

لوكونرو أمام

اختبار سياسي

وأمني متفاهم،

في ظل احتقان

اجتماعي يهدد

الثقة بمؤسسات

الدولة ويزيد

الضغوط مع

اقتراب استحقاق

الرئاسة عام ٢٠٢٧

إلى جانب محال للهواتف والإلكترونيات والملابس. كما أحرقت سيارات وممتلكات في الشوارع، ووقعت مواجهات مع الشرطة استخدمت خلالها وسائل لتفريق الحشود. ولم تقتصر الاضطرابات على العاصمة والمدن التي شهدت أضراً كبيرة؛ إذ وردت تقارير عن أعمال نهب وتخريب في روان وستراسبورغ ونانت وارين وتولوز وفالانس. ويعكس انتشار الحوادث في مواقع متعددة صعوبة احتواء مجموعات متحركة في وقت واحد، ويزيد الضغوط على الأجهزة الأمنية. ووفق تقديرات السلطات والمنظمين، تراوح عدد المشاركين في التحركات بين ٥٥٠ ألفاً و ٨٠٠ ألف شخص، فيما ارتفعت حصيلة التوقيفات مع استمرار العمليات الأمنية؛ إذ أعلنت وزارة الداخلية الفرنسية، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، توقيف ٢٣٩٧ شخصاً، وإصابة ٩٩٧ من أفراد الشرطة والدرك، بينهم سبعة إصابات خطيرة، وفق الحصيلة التي نقلتها وسائل إعلام فرنسية. واتهم مسؤولون مجموعات متطرفة ومثيري شغب بالوقوف وراء جانب من الاعتداءات، فيما شدد الرئيس إيمانويل ماكرون على ضرورة محاسبة المتورطين.

من أزمة المعيشة إلى أزمة الثقة.. ما وراء الانفجار الفرنسي

يتقاطع غضب الطلاب مع اتساع التذمّر

السياحة الواقع في ساحة بيلكور، بعدما تعرّض المبنى للاعتداء والتخريب، فيما شهد وسط المدينة أعمال نهب ومواجهات مع الشرطة. أما في بوردو، فقد تحوّل شارع سانت كاترين التجاري إلى أحد مواقع الاضطرابات، بعد ورود أنباء عن نهب متجر «ديكانلون» واندلاع حريق في المبنى، كما أشارت تقارير إلى تعرض مقر الإقامة الرسمي لمحافظة جيروند للتخريب، ما استدعى تدخل وحدة الشرطة الخاصة «RAID» لمساندة القوات الموجودة في المكان. وتكشف هذه الحوادث، إذا تأكدت تفاصيلها، اتساع نطاق الأضرار من المؤسسات الإدارية إلى المنشآت التجارية والسياحية، بما يرفع كلفة الاضطرابات على الاقتصاد المحلي ويهدد مصادر رزق أصحاب المتاجر والعاملين فيها. كما تفرض الأضرار التي تلحق بالمباني العامة تخصيص موارد لإصلاحها وإعادة تأهيلها، في وقت تواجه فيه البلديات ضغوطاً مالية واجتماعية متزايدة.

باريس تحت وطأة الفوضى.. واجهات محطمة ومواجهات في الشوارع

في العاصمة باريس، اتخذت الاضطرابات طابعاً واسعاً، مع تحطيم واجهات متاجر ونهب بضائع من محال تجارية في محيط ساحة الجمهورية وشارع ماغنتا ومناطق أخرى. وطاولت أعمال النهب، وفق تقارير، متاجر للأزياء الفاخرة، بينها متجر «سيلين»،

مستوطنون يدّمرون أشجار الزيتون والخسائر تتجاوز المليون دولار

وفي قرية كيسان جنوب شرق بيت لحم، فوجئت عائلة أبودية بقطع أكثر من ١٢٠ شجرة زيتون، في مشهد يتكرر في قرى عدة، وسط اعتداءات شملت إطلاق الرصاص والضرب والاعتقال وتدمير الممتلكات الزراعية. ووفق وزارة الزراعة الفلسطينية، تجاوزت الخسائر الزراعية المباشرة ١,١٩ مليون دولار خلال أسبوع واحد، بين ٨ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، فيما تضررت ٢٣٨٢ شجرة زيتون بالاعتلاع والقطع والتكسير والحرق. كما سُجل ١٣٦ اعتداءً مرتبطاً بالموسم خلال الأيام الاثني عشر الأولى من الشهر. وطالت الاعتداءات وفداً دبلوماسياً أوروبياً وصحافية أمريكية، ما أثار إدانات فرنسية وأميركية. لكن الإدانة وحدها لا تحمي شجرة ولا تعيد محصولاً مسروقاً؛ فال المطلوب تحرك دولي جاد لوقف اعتداءات المستوطنين، ومحاسبة المسؤولين عنها، وضمان حق الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم.



تتواصل الاعتداءات على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة عبر اعتداءات المستوطنين التي حوّلت موسم قطف الزيتون إلى معركة من أجل البقاء والصمود. فمن اقتلاع الأشجار وإحراقها إلى سرقة المحاصيل والاعتداء على المزارعين وطردهم من أراضيهم، تتصاعد ممارسات تهديد أرزاق آلاف العائلات، وتستهدف ارتباط الفلسطينيين بأرضهم وحقوقهم في استئمارها.

العدوان على إيران يستنزف واشنطن.. صفقة صواريخ بـ٥٥٠ مليون دولار

وكالة «نوفوستي»، من دون إعلان منفصل عن الصفقة ضمن الملخص اليومي لعقود البنتاغون الكبرى، ووفق الوثائق، بلغت قيمة العقد الجديد نحو ٥٣٩ مليون دولار، إضافة إلى ٩,٨ مليون دولار أضيفت إلى عقود سابقة. لكن واشنطن لا تستطيع تعويض مخزوناتها المستنزفة سريعاً،

تكشف صفقة صواريخ أمريكية جديدة حجم الاستنزاف الذي تواجهه الترسانة العسكرية الأمريكية في أعقاب العدوان على إيران، بعدما اشترى جيش العدو الأمريكي خلال عام ٢٠٢٦ صواريخ بعيدة المدى من طراز «PrSM» بنحو ٥٥٠ مليون دولار، وفق وثائق اطلعت عليها

إذ يستغرق إنتاج هذه الصواريخ نحو ثلاث سنوات، ما يؤجل تسليم الدفعة الجديدة إلى نهاية عام ٢٠٢٨. وفي محاولة لتعزيز مخزونها، طلب جيش العدو الأمريكي ١,٩٢ مليار دولار لشراء ١١٣٤ صاروخاً إضافياً في السنة المالية ٢٠٢٧، ضمن خطة لاقتناء ٣٩٨٦ صاروخاً

من النسخة الأساسية. وكانت تقارير إعلامية قد تحدثت عن استنزاف مخزونات الصواريخ الأمريكية بعيدة المدى خلال أشهر من العدوان على إيران، في تطور يسلط الضوء على الكلفة الباهظة للحرب، والضغوط التي تفرضها على الجاهزية العسكرية الأمريكية.

